



الاستثمار العقاري

المقدمة

إلى تحفيز المشروعات العقارية الاستثمارية الخضراء Sustainable / Green Policy، فضلاً عن تحفيز فرص الاستثمار العقاري للمشروعات الاستثمارية المتنوعة (تعليمي - فندقي - طبي - تجاري).

ووفقاً لذلك تعتمد الرؤية على ثلاثة أهداف استراتيجية هي زيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع، وتحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار العقاري، وتحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء. وفي هذا السياق ينبثق عن كل هدف استراتيجي عدة أهداف فرعية تتحقق من خلال عدد من الإجراءات الرئيسية والفرعية بجانب المستهدفات الخاصة بكل هدف استراتيجي. فضلاً عن الحوافز المقترحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والفرعية. هذا بالإضافة إلى الإصلاحات والإجراءات المقترحة لرؤية وزارة الإسكان ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠، ومؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها.

تقوم الرؤية الاستثمارية لقطاع الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية على تحفيز بيئة استثمارية تنافسية ومستدامة قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعظيم العائد الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وترتكز السياسات العامة لها على زيادة فرص جذب الاستثمار العقاري لمدن الجيل الرابع وخاصة مشروعات العمراني المتكامل Pro-Investment Policy: incentives and facilitation، بجانب تحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي Growth-Oriented Policy، بالإضافة



الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع

تستهدف رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية زيادة حجم الاستثمارات في جميع المناطق التنموية الواعدة بمعدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪، وتبلغ المستهدفات الخاصة بالفترة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠) قيمة عقارية للأراضي ٥٣٢ مليار جنيه، واستثمارات متوقعة بقيمة ٣١٥٠ مليار جنيه، ومساحة تبلغ ١١٥,٣ مليون م^٢.

وفي هذا السياق يستند الهدف الإستراتيجي الأول الخاص بزيادة فرص جذب استثمارات مشروعات العمراني المتكامل لمدن الجيل الرابع إلى هدفين فرعيين هما تحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) Pro-Investment Policy: Incentives، وتحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي: Pro-Investment Policy: Facilitation. وذلك بالاستعانة بعدد من الإجراءات الرئيسية والفرعية فضلاً عن بعض الحوافز المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، كما يلي:

ويتمثل **الهدف الفرعي الأول** في تحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) ومنها تحفيز المدن الجديدة على جذب الاستثمارات المحلية والدولية، من خلال إجراءات رئيسية وفرعية تشمل تطوير البنية الأساسية والخدمات الرئيسية الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال الترويج والتسويق للمدن الجديدة، وإنشاء مناطق مرفقة جاهزة للاستثمار، وتفعيل النظم الالكترونية في إدارة الأصول، بجانب الترويج لحوافز استثمارية جديدة، وإنشاء خريطة للفرص الاستثمارية.

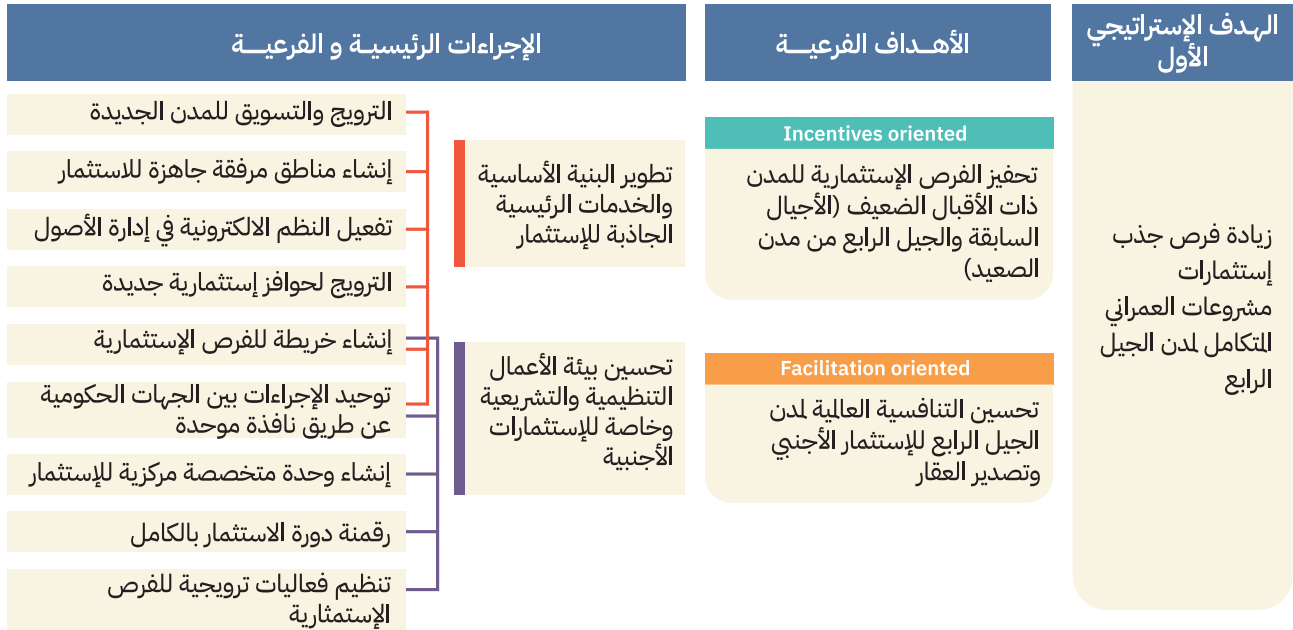
وتشتمل الحوافز المقترحة الخاصة بالهدف الفرعي الأول المعني بتحفيز الفرص الاستثمارية للمدن ذات الإقبال الضعيف (الأجيال السابقة والجيل الرابع من مدن الصعيد) على كل من: السماح بزيادة معامل الاستغلال لقطع الأراضي ذات الأنشطة العمرانية

المتكاملة أو الاستثمارية المختلطة، مع إتاحة استغلال كامل المسطحات البنائية لخدمات المشروع، وزيادة نسبة أراضي الخدمات بالمشروعات العمرانية المتكاملة، وزيادة مدد التنفيذ لجميع المشروعات الخدمية والعمرانية بنسبة ٢٠٪ من المدد التعاقدية للمشروعات الجارية. أما المشروعات التي تحصل على مهلة بمقابل مادي، فيتم إضافة نسبة الـ ٢٠٪ إلى المدة التعاقدية بالإضافة إلى المدة المشتراة، بجانب اعتبار الوصول للنسبة ٨٠٪ لكافة المشروعات الخدمية والعمرانية تنفيذاً للمشروع، بجانب تحديد القيمة الإجمالية لقطعة الأرض محملة بكافة الأعباء المالية المقررة دفعة واحدة وتوزيع كامل هذه القيمة على الأقساط المستحقة، والإعفاء الكامل من قيمة العلاوات المطلوبة لتطبيق نظام الحجم لكافة الأراضي الخدمية والاستشارية.

ويتمثل الهدف الفرعي الثاني في تحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي وتصدير العقار حيث أنه من المستهدف لبعض مدن الجيل الرابع استهداف الاستثمارات الأجنبية مما يتطلب بعض الإجراءات المرتبطة بالحوكمة وتبسيط الإجراءات، عبر إجراءات رئيسية وفرعية تشمل تحسين بيئة الأعمال التنظيمية والتشريعية وخاصة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توحيد الإجراءات بين الجهات الحكومية عن طريق نافذة موحدة، وإنشاء وحدة متخصصة مركزية للاستثمار، بجانب رقمنة دورة الاستثمار بالكامل، وتنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية.

بينما تحتوي الحوافز المقترحة الخاصة بالهدف الفرعي الثاني المعني بتحسين التنافسية العالمية لمدن الجيل الرابع للاستثمار الأجنبي على كل من: تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب لبعض المشروعات المحددة مناطق حرة - ذات طبيعة خاصة - مالية وإدارية، وتعديل الحد الأدنى للدفعة المقدمة ليكون ١٠٪ (بنسبة ٥٪ جدية و ٥٪ استكمال تعاقد) للأراضي التي يتجاوز ثمنها مليار دولار أياً كان النشاط أو المدينة المطروح بها قطعة الأرض، بجانب الحالات التي صدرت أو يصدر لها قرارات من مجلس إدارة الهيئة بنسبة استكمال

السداد في ١٠٪ من قيمة الأرض بالدولار الأمريكي تحويلاً من الخارج على أساس تطبيق سعر صرف سداد جدية الحجز على استكمال نسبة (٢٥٪) من إجمالي قيمة الأرض حيث يتم سداد النسبة المتبقية من قيمة الأرض طبقاً لسعر الصرف في التاريخ المحدد لاستكمال سداد باقي القيمة طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بتخصيص قطعة الأرض.



الصناديق العقارية وتطبيق سياسة الملكية الجزئية، عبر إجراءات رئيسية وفرعية تشمل إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبرى، والتسجيل الإلكتروني للعقارات.

بينما يتمثل الهدف الفرعي الثاني في التوسع في التحول الرقمي والتقنيات العقارية الحديثة Prop-Tech، عبر إجراءات رئيسية وفرعية تشمل الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها، ومنصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية.

في حين يتمثل الهدف الفرعي الثالث في تفعيل الأدوات التمويلية المختلفة لتعظيم الشراكات الإستراتيجية، عبر إجراءات رئيسية وفرعية تشمل تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية، والتوسع في مشروعات الشراكة للإسكان، وشراكات مع المنصات العقارية العالية للترويج.

وتنطوي الحوافز المقترحة الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثاني المعني بتحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار

الهدف الإستراتيجي الثاني: تحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار العقاري

تستهدف رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية دراسة البدائل لإعادة استغلال المحفظة العقارية للهيئة، بأساليب تمويلية مختلفة تعزز من الاستثمار وتحقيق النمو المالي. وفي هذا السياق يستند الهدف الإستراتيجي الثاني الخاص بتحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات وزيادة مساهمة الاستثمار العقاري إلى ثلاثة أهداف فرعية هي التوسع في إنشاء الصناديق العقارية وتطبيق سياسة الملكية الجزئية، والتوسع في التحول الرقمي والتقنيات العقارية الحديثة Prop-Tech، وتفعيل الأدوات التمويلية المختلفة لتعظيم الشراكات الإستراتيجية. وذلك بالاستعانة بعدد من الإجراءات الرئيسية والفرعية فضلاً عن بعض الحوافز المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، كما يلي:

يتمثل الهدف الفرعي الأول في التوسع في إنشاء

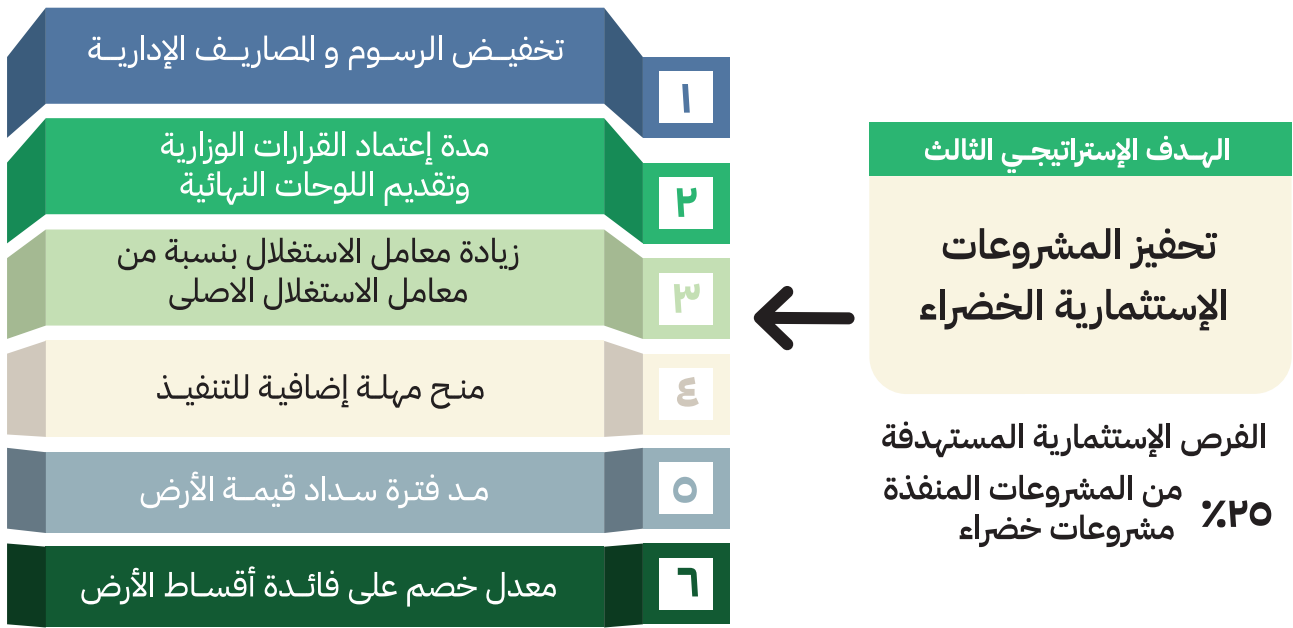
العقاري على كل من: التوسع في تسجيل العقارات وتسجيل الأراضي لتشجيع الصناديق العقارية على الاستثمار، والعمل على تطوير إطار تنظيمي يخص الملكية الجزئية لتمكين شرائح جديدة من الاستثمار في العقارات الكبرى مما يعزز السيولة والثقة في السوق العقاري، بجانب تسهيلات ضريبية مُمثلة في تخفيضات في الضرائب على الأرباح وتسهيلات في ضريبة الدخل للمشاريع الصغيرة والمطورين.

الهدف الإستراتيجي الثاني	الأهداف الفرعية	الإجراءات الرئيسية و الفرعية
تحفيز مصادر تمويل مستدامة للمشروعات و زيادة مساهمة الاستثمار العقاري	التوسع في إنشاء الصناديق العقارية وتطبيق سياسة الملكية الجزئية	إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبرى التسجيل الإلكتروني للعقارات
	التوسع في التحول الرقمي العقارية Prop-Tech والتقنيات الحديثة	الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها منصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية
	تفعيل الأدوات التمويلية المختلفة لتعظيم الشركات الإستراتيجية	التوسع في مشروعات الشراكة للإسكان شراكات مع المنصات العقارية العالية للترويج تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الإستثمارية

الهدف الإستراتيجي الثالث: تحفيز المشروعات الاستثمارية الخضراء

الاستثمارية الخضراء إلى عدد من الحوافز وهي تخفيض الرسوم والمصاريف الإدارية، ومدة اعتماد القرارات الوزارية وتقديم اللوحات النهائية، وزيادة معامل الاستغلال بنسبة من معامل الاستغلال الأصلي، ومنح مهلة إضافية للتنفيذ، بجانب مد فترة سداد قيمة الأرض، ومعدل خصم على فائدة أقساط الأرض.

تستهدف رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية أن تكون ٢٥٪ من المشروعات النفذة مشروعات خضراء. وفي هذا السياق يستند الهدف الإستراتيجي الثالث الخاص بتحفيز المشروعات



وتشمل الحوافز المرتبطة بمرحلة التصميمات (حتى ٢٠٢٦-٦-٣٠) تخفيض رسوم المصاريف الإدارية لاعتماد القرار/ القرارات الوزارية بنسبة ٥% لمن لديهم شهادة اعتماد الهرم الأخضر (٣٠% - ٣٩%)، ونسبة ١٠% لمن لديهم شهادة الهرم البرونزي (٤٠% - ٤٩%)، ونسبة ١٥% لمن لديهم شهادة الهرم الفضي (٥٠% - ٥٩%)، ونسبة ٢٠% لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي (٦٠% - ٧٩%)، ونسبة ٢٥% لمن لديهم شهادة الهرم البلاتيني (٨٠% فأكثر).

وتتضمن الحوافز كذلك مدة اعتماد القرارات الوزارية، من تقديم اللوحات النهائية (بعد استيفاء كافة الملاحظات والمتطلبات)، ١٥ يوم عمل لمن لديهم شهادة الهرم الفضي، و١٠ يوم عمل لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، و٧ يوم عمل لمن لديهم شهادة الهرم البلاتيني، بجانب زيادة معامل الاستغلال من واقع معامل الاستغلال المسموح به، بما لا يتجاوز القيد والمقنن المائي المسموح به، بنسبة ٥% لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، ونسبة ١٠% لمن لديهم شهادة الهرم البلاتيني.

الحوافز المرتبطة بمرحلة التصميمات (حتى ٢٠٢٦-٦-٣٠)					الحوافز
٨٠% فأكثر شهادة الهرم البلاتيني	٧٩-٦٠% شهادة الهرم الذهبي	٥٩-٥٠% شهادة الهرم الفضي	٤٩-٤٠% شهادة الهرم البرونزي	٣٩-٣٠% شهادة اعتماد الهرم الأخضر	
تخفيض بنسبة ٢٥%	تخفيض بنسبة ٢٠%	تخفيض بنسبة ١٥%	تخفيض بنسبة ١٠%	تخفيض بنسبة ٥%	تخفيض رسوم المصاريف الإدارية لإعتماد القرار/ القرارات الوزارية
٧ يوم عمل	١٠ يوم عمل	١٥ يوم عمل			مدة إعتداد القرارات الوزارية، من تقديم اللوحات النهائية (بعد إستيفاء كافة الملاحظات والمتطلبات)
١٠% +	٥% +				زيادة معامل الاستغلال من واقع معامل الاستغلال المسموح به ، بما لا يتجاوز القيد والمقنن المائي المسموح به

المنظومة المقترحة للحوافز متغيرة يتم تحديثها بمعدل نصف سنوي طبقا لمعدلات الأداء والنجاحات المحققة

وتحتوي الحوافز أيضاً منح مهلة إضافية للتنفيذ لمدة إضافية وبدون أعباء مالية، وذلك بعد دراسة نسب الإنجاز طبقاً للمعاينة الأولى مع البرنامج الزمني المقدم والمعتمد للمشروع، بنسبة ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم الفضي، وبنسبة ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، وبنسبة ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أو ١٢ شهراً أيهما أكبر لمن لديهم شهادة الهرم البلاتيني.

بينما تنطوي الحوافز المرتبطة بمرحلة التشييد والبناء (حتى ٢٠٢٦-٦-٣٠) على مدة فترة سداد قيمة الأرض وإعادة الجدولة بعد المعاينة الأولى للمشروع لمدة ٦ شهور لمن لديهم شهادة الهرم البرونزي، بالإضافة إلى معدل خصم على الفائدة على سعر الأرض تمنح بعد المعاينة الثانية للمشروع، بنسبة ٢٪ لمن لديهم شهادة الهرم الفضي، وبنسبة ٣٪ لمن لديهم شهادة الهرم الذهبي، وبنسبة ٥٪ لمن لديهم شهادة الهرم البلاتيني.

الحوافز المرتبطة بمرحلة التشييد والبناء (حتى ٢٠٢٦-٦-٣٠)

الحوافز	٣٠ - ٣٩٪ شهادة اعتماد الهرم الأخضر	٤٠ - ٤٩٪ شهادة الهرم البرونزي	٥٠ - ٥٩٪ شهادة الهرم الفضي	٦٠ - ٧٩٪ شهادة الهرم الذهبي	٨٠٪ فأكثر شهادة الهرم البلاتيني
مدة فترة سداد قيمة الأرض وإعادة الجدولة بعد المعاينة الأولى للمشروع	لمدة ٦ شهور				
معدل خصم على الفائدة على سعر الأرض تمنح بعد المعاينة الثانية للمشروع	خصم ٢٪				
منح مهلة إضافية للتنفيذ لمدة إضافية وبدون أعباء مالية، وذلك بعد دراسة نسب الإنجاز طبقاً للمعاينة الأولى مع البرنامج الزمني المقدم والمعتمد للمشروع	٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر				
	٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر				
	١٢ شهر أو ٢٠٪ من المدة الأصلية الممنوحة أيهما أكبر				

المنظومة المقترحة للحوافز متغيرة يتم تحديثها بمعدل نصف سنوي طبقاً لمعدلات الأداء والنجاحات المحققة



الإصلاحات والإجراءات لرؤية وزارة الإسكان ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠، ومؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها

في إطار السعي لتنفيذ رؤية وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، تستهدف الوزارة عدداً من الإصلاحات والإجراءات، بجانب مؤشرات قياس الأداء KPIs الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

١. **الترويج والتسويق للمدن الجديدة**، وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: العائد على الاستثمار التسويقي، ومعدل النمو السكاني المرتبط بالتسويق، وعدد الحملات والأنشطة الترويجية المنفذة، وعدد الفرص الاستثمارية التي تم الترويج لها، وعدد المستثمرين الجدد بالمدن الجديدة.

٢. **إنشاء مناطق مُرفقة جاهزة للاستثمار**، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨)، وتضم مؤشرات: مستوى جاهزية المرافق والخدمات، ومعدل الإشغال بالمناطق المُرفقة، ومساحة الأراضي المُرفقة المطروحة، وعدد المناطق المُرفقة الجاهزة للاستثمار.

٣. **تفعيل النظم الإلكترونية في إدارة الأصول**، وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: مستوى الاعتماد على النظم الرقمية في اتخاذ القرار لإدارة الأصول، وعدد العمليات التي تمت عبر النظم الإلكترونية لاستغلال الأصول، ونسبة الأصول التي يتم إدارتها إلكترونياً، وعدد أنظمة الإدارة الإلكترونية التي تم إعدادها لإدارة الأصول.

٤. **الترويج لحوافز استثمارية جديدة**، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨)، وتضم مؤشرات: أثر الحوافز على جذب الاستثمارات، ومستوى الإقبال على الحوافز الاستثمارية، وعدد المشروعات المستفيدة من الحوافز، وعدد الحوافز الاستثمارية الجديدة المعلنة.

٥. **إنشاء خريطة تفاعلية للفرص الاستثمارية**،

وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: عدد المستخدمين من المستثمرين / الشركات للخريطة التفاعلية، ومستوى تحديث الفرص الاستثمارية على الخريطة، وعدد الفرص الاستثمارية المدرجة على الخريطة التفاعلية.

٦. **توحيد الإجراءات بين الجهات الحكومية - نافذة موحدة**، وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: مستوى رضا المستثمرين عن الإجراءات، وزمن إنهاء الإجراءات الاستثمارية، وعدد الخدمات المقدمة من خلال النافذة الموحدة، وعدد الجهات المنضمة للنافذة الموحدة.

٧. **إنشاء وحدة متخصصة مركزية للاستثمار**، وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: مستوى رضا المستثمرين عن أداء الوحدة، ومستوى التنسيق بين الوحدة والجهات المعنية، وعدد الطلبات الاستثمارية التي تم التعامل معها، وجاهزية وتشغيل الوحدة المركزية من الكوادر الفنية المؤهلة.

٨. **رقمنة دورة الاستثمار بالكامل**، وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: معدل استخدام المستثمرين للمنصات الرقمية، ومستوى تكامل الأنظمة الرقمية بجهات الوزارة، وعدد الخدمات الاستثمارية المقدمة إلكترونياً، ونسبة مراحل دورة الاستثمار التي تم رقمنتها.

٩. **تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية**، وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: مخرجات الفعاليات من اتفاقيات أو تفاهات، وعدد الفرص الاستثمارية التي تم عرضها، وعدد الجهات والمستثمرين المشاركين، وعدد الفعاليات الترويجية المنفذة.

١٠. **إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبرى**، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨)، وتضم مؤشرات: مستوى الإقبال الاستثماري على الصناديق محلياً ودولياً، وحجم رؤوس الأموال المستثمرة عبر الصناديق، وعدد المشروعات الكبرى التي تم إدراجها بالصناديق، وعدد الصناديق العقارية المنشأة.

بيعها من خلال المنصة، وعدد المستخدمين للمنصة، ومستوى تحديث الخرائط والبيانات، وعدد الأراضي المدرجة على المنصة.

١٤. التوسع في مشروعات الشراكة للإسكان، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠)، وتضم مؤشرات: عدد المواطنين المستفيدين من مشروعات الشراكة، والأرباح والعوائد من الخدمات والأنشطة العامة بالمشروع، وعدد الوحدات السكنية الناتجة عن الشراكات، وعدد مشروعات الشراكة المنفذة.

١٥. شراكات مع المنصات العقارية العالية للترويج، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩)، وتضم مؤشرات: حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة، وعدد الدول التي تم الوصول إلى أسواقها الدولية، وعدد الفرص الاستثمارية المروج لها عالمياً، وعدد الشراكات مع منصات عقارية عالمية.

١١. التسجيل الإلكتروني للعقارات، وذلك خلال أعوام (٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠)، وتضم مؤشرات: مستوى رضا المستفيدين عن الخدمة، ومستوى سرعة وكفاءة إجراءات التسجيل، ونسبة الاعتماد على التسجيل الإلكتروني للعقارات المملوكة للدولة، وعدد العقارات المسجلة إلكترونياً.

١٢. الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها، وذلك خلال عامي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: مستوى الاستفادة من الأصول المميزة، ودقة بيانات الأصول الرقمية (البيانات الوصفية/البيانات المكانية)، ومستوى استخدام التقنيات الذكية في إدارة الأصول، وعدد الأصول المميزة التي تم رقمنتها.

١٣. منصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية، وذلك خلال عام (٢٠٢٦)، وتضم مؤشرات: عدد الأراضي التي تم تخصيصها أو

٢٠٣٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	
					الترويج والتسويق للمدن الجديدة
					إنشاء مناطق مرفقة جاهزة للاستثمار
					تفعيل النظم الالكترونية في إدارة الأصول
					الترويج لحوافز استثمارية جديدة
					إنشاء خريطة تفاعلية للفرص الاستثمارية
					توحيد الإجراءات بين الجهات الحكومية - نافذة موحدة
					إنشاء وحدة متخصصة مركزية للاستثمار
					رقمنة دورة الاستثمار بالكامل
					تنظيم فعاليات ترويجية للفرص الاستثمارية
					إنشاء صناديق عقارية للمشروعات الكبرى
					التسجيل الإلكتروني للعقارات
					الرقمنة الذكية للأصول خاصة المميزة منها
					منصة لاستعراض الأراضي المتاحة والخرائط التفصيلية
					التوسع في مشروعات الشراكة للإسكان
					شراكات مع المنصات العقارية العالية للترويج

